الحركة النقابية الجزائرية وعلاقتها بالسلطة بعد 1989.

أ. معمري محمد

أ. مسيكة محمد

جامعة الجلفة

مقدمة

تتموضع النقابات مع جماعات الضغط، التي ولدتها الثورة الصناعية ودفعت إلى بروزها، بسبب ما حملته معها من قهر واستغلال للطبقة العاملة، وهو ما جعل هذه الأخيرة تفكر في توحيد صفوفها وتوجيهها نحو إنشاء تنظيمات تدافع عن كينونتها ووجودها بداية، ثم عن مصالحها وبذلك أصبحت هذه التنظيمات تشكل نواة معارضة فاعلة في مواجهة الدولة، تعمل في إطار الدفاع عن مصالحها عبر التأثير في السلطات العامة وتوجيه سياساتها أي ممارسة رقابة حقيقية وفاعلة على مؤسسات الدولة وتحديدا الحكومة اتجاه إثارة مسؤوليتها السياسية ولتفعيل دور الحركة النقابية عليها العمل باتجاهين:

– معالجة المشكلات التنظيمية والقانونية التي تعاني منها.

– التوسع والانطلاق نحو مجالات أوسع من العمل النقابي والتي ترقي إلى مستوى صياغة السياسات العامة.

ولذلك إذا لم يكن الأساس الذي يرتكز عليه العمل النقابي متينا فمن الصعب على الحركة النقابية أن تتطور وترقى إلى مستوى أوسع من العمل النقابي، و التأثير في صياغة السياسات التنموية التي لها التأثير على العمال، خاصة وأنّ النقابة حركة ديمقراطية تمثل العمال من القاعدة إلى أعلى الهرم وهنا يمكن للحركة العمالية أن تصبح قوة ضاغطة و فعالة لها ثقل على المستويين الشعبي و الرسمي، سواء كان تنفيذيا أم تشريعيا ولها مقدرة على التأثير في السياسات الوطنية([1]) .

ففي الجزائر لم تكن أحداث أكتوبر 1988 شعبية فقط، و إنما كانت عمالية من حيث الإضرابات، و لذلك فحل الإصلاحات السياسية والاقتصادية، التي جاءت إثر المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 و قوانين 12 جانفي 1988، والمتعلقة أساسا باستقلالية المؤسسات، اقتضت وضع تشريعات جديدة لممارسة الحق النقابي ، الذي يسمح بممارسة الحقوق والحريات المنصوص عليها في القوانين الأساسية.

كما أقر الدستور الجديد التعددية الحزبية والنقابية كنتيجة لعجز نظام الحزب الواحد عن تحقيق مطامح الشعب، و تمكينه من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة و ديمقراطية([2]).

لقد كان الانفتاح السياسي الذي كرسه دستور 1989 نتيجة حتمية للإصلاحات السياسية التي تبنتها السلطة إثر أحداث أكتوبر 1988([3])، فالجزائر كانت جد حريصة على تأكيد هذه الحقوق وضمانها ، وذلك لأن حقوق الإنسان ترتبط أساسا مع المشاركة السياسية من خلال أخذها أشكالا متعددة ، منها ممارسة الحقوق السياسية للفرد كحق اختيار من يمثله في الحكم، وحقه في التظاهر والإضراب والتمتع بالحريات الأساسية، وكذا المشاركة في التنظيمات كالجمعيات بمختلف أنواعها والأحزاب والنقابات([4]).

ونعالج في هذه الدراسة فحوى العلاقة بين النقابات والسلطة في الجزائر، من حيث التطرق لمسألة استقلالية النقابات أو تبعيتها للسلطة، ومدى تأثير الحركة النقابية في القرارت السياسية من خلال محاولة الإجابة على تساؤلاتنا التالية: ماهي حدود العلاقة بين النقابة والسلطة في الجزائر؟ وهل تأثرت هذه العلاقة بعد1989؟ وما مدى تأثير النقابات في صناعة القرارات السياسية؟

وسنحاول الإجابة على هذه التساؤلات في المحاور الثلاثة لهذه الدراسة، انطلاقا من فرضية أنّ عدم مواكبة الحركة النقابية في الجزائر للتغيرات السياسية والاقتصادية جعل علاقة تلك الحركات بالسلطة تتأرجح بين الشراكة والتبعية.

المحور الأول: التشريع النقابي في الجزائر بعد دستور 1989 وظهور النقابات المستقلة.

أولا: التعددية النقابية في التشريع الجزائري.

تؤكد المادة 53 من دستور 1989 في الفصل الرابع على الحقوق والحريات الفردية ، بأن الحق النقابي هو حرية أساسية للمواطن([5])، و هو يتماشى مع الحق في حرية الاجتماع المنصوص عليها في المادة 39 و الحريات الدستورية الأخرى تحديدا في:

- مساواة كل المواطنين أمام القانون حسب المادة 28.
- ضمان الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن حسب المادة31.
- ضمان حق الدفاع الفردي والجماعي للحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية والجماعية حسب المادة 32.
- ضمان حرية التعبير، التجمع، و الاجتماع وهذا تبعا للمادة 39.
- الاعتراف بحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، المادة40.
- الاعتراف بحق الإضراب المادة54([6]).

إن كل التشريعات التي كان معمولا بها في النظام السابق ، لم تعد تتماشى و النصوص الجديدة لدستور 1989، الذي أدخل تجديدا تمثل في الاعتراف بالحق النقابي لكل المواطنين، بينما كان يعترف بالحق النقابي للعمال والأجراء في كل من دستور 1963 ودستور 1976.

وعليه جاءت المادة 53 من دستور 1989 لتؤكد في فصلها الخاص بالحقوق و الحريات الفردية بأن الحق النقابي هو حرية أساسية للمواطن، وهذا الحق يتماشى وحرية المجتمع المدني والسياسي المنصوص عليها في ه ، هذا من جانب الدستور (القانون الأعلى في البلاد)، أما من جانب القوانين الأخرى، فلقد قامت الحكومة بإصدار سلسلة من النصوص القانونية التي تهم المنظمة النقابية بصورة مباشرة أكثر من غيرها كما يلي:

- القانون رقم02/90 المؤرخ في 6 فيفري 1990، ويتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل و تسويتها وممارسة حق الإضراب.
- القانون رقم 03/90 المؤرخ في 6 فيفري 1990 المتعلق بمفتشية العمل.
- القانون رقم 04/90 المؤرخ في6 فيفر1990 المتعلق بتسوية النزاعات الفردية.
- القانون رقم 11/90 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل.
- القانون رقم 14/90 المؤرخ في 2 جوان1990 المتعلق بممارسة الحق النقابي.

وهذا الأخير يخص ممارسة الحق النقابي ، ويعد آخر سلسلة التشريعات الاجتماعية لسنة 1990، و قد عُدل بموجب الأمر رقم 12/96 المؤرخ في جوان 1996، أين حدد مرة أخرى كيفيات ممارسة الحق النقابي، حيث جاء في المادة الثانية من هذا القانون بأنه يحق للعمال الأجراء والمستخدمين من نفس المهنة أو فروع وقطاعات النشاط أن يؤسسوا تنظيمات نقابية خاصة بهم، و ذلك لأجل الدفاع عن مصالحهم المعنوية والمادية، كما يحق لهم الانخراط بكل حرية في النقابات بشرط التقيد بالتشريع المعمول به([7]).

و لهذا نستطيع القول بأنّ تشريع العمل الجزائري الجديد والخاص بممارسة الحق النقابي، جاء مطابقا للمعايير الدولية للعمل والمتمثلة في الحرية النقابية و حماية حق التنظيم النقابي من خلال الاتفاقيتين الدوليتين اللتان أقرتهما منظمة العمل الدولية وهما:

1 -الاتفاقية رقم 87 لسنة 1948 و المتعلقة بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والتي جاء فيها في الباب الثاني المادة 11 " ...تمكين العمال وأصحاب العمل من ممارسة حق التنظيم النقابي في حرية"([8])

2 -الاتفاقية رقم 98 لسنة 1949 والمتعلقة بتطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي والمفاوضات الجماعية([9]).

ومن خلال هذا التقارب مع المعايير الدولية ، انتقلت النقابة من الأحادية إلى التعددية، غير أنّ منح حق التعددية النقابية، وتشكيل نقابات مختلفة، لم يمنع من احتلال UGTA مكانة مرموقة لدى السلطة، وذلك باتخاذه عدة مواقف متعلقة بالعمال، وحتى بالحياة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية([10]).

ثانيا: ظهور النقابات المستقلة.

بعد دستور 1989 أصبح من حق العمال تكوين نقابات مستقلة بشرط أن تكون هذه التنظيمات تمثيلية كما جاء في المادة : 35 من القانون 90-14 المتعلق بالحقوق النقابية " تعتبر تمثيلية داخل المؤسسة المستخدمة الواحدة التنظيمات النقابية للعمال، التي تضم 20% على الأقل من العدد الكلي للعمال الأجراء الذين تغطيهم القوانين الأساسية لهده التنظيمات النقابية"([11])، الأمر الذي سمح بإنشاء نقابات مستقلة بمختلف القطاعات الإدارية والخدماتية والاقتصادية والتربوية بالإضافة إلى نقابة UGTA فاستحوذ قطاع الإدارة العمومية على حوالي 10نقابات، وقطاع الصناعة على 06 نقابات،الصحة والشؤون الاجتماعية على 12 نقابة،التربية والتكوين والتعليم العالي على أكثر من 12، ومست جل القطاعات من الإعلام والثقافة،والملاحة الجوية، الفلاحة والزراعة([12])، أما فيما يخص نقابات أصحاب العمل الخواص والعموميين فقد تجاوزت سبع كونفدراليات ([13]).

إلا أنه ما يلاحظ على هذه التعددية النقابية هو الظهور المحتشم لها على الساحة العملية إن لم نقل أن الكثير منها لا يتعدى وجودها الجانب الشكلي، ويمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل أهمها([14]) :

1 -ضعف النقابات بوجه عام ويرتبط ذلك أصلا بضعف الحركة العمالية لا سيما بعد الضربات التي تلقتها في السنوات الأخيرة (حل المؤسسات العمومية، التسريح الجماعي للعمال، تفشي ظاهرة البطالة، الفقر، ...)، كما أن هذا الوضع يرتبط كذلك بالمحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يغيب فيه " مفهوم الشراكة " التي تقتضي المشاركة الفعلية للأطراف الاجتماعية في اتخاذ القرار ولعل ابلغ مثال على ذلك " الخصخصة " التي تم إقرارها بقرار سياسي فوقي وفي غياب الأطراف الاجتماعية.

2 -تعامل السلطة مع نقابة UGTA التي توصف بأنها نقابة السلطة دون غيرها من النقابات الأخرى التي تم تحجيم دورها وتغييبها في أي مشاركة لها علاقة بالسياسة الاقتصادية مثال ذلك عدم إشراكها في اللقاءات الثنائية (حكومة /نقابة) أو اللقاءات الثلاثية (حكومة /نقابة /أرباب عمل)، في الوقت الذي يشارك فيه كل أرباب العمل تقريبا كطرف ثالث.

3 -إن التعددية النقابية قد عمقت من تشتيت صفوف العمال بين نقابات ضعيفة تفتقد لعدة عوامل تسهم في قوتها هي :

أ) القاعدة العمالية القوية التي يمكن أن تكون سندا لها في تعزيز موقفها وتمكينها من لعب دورها في تمثيل قاعدتها والدفاع عن مصالحها.

ب) الصراع بين النقابات وبخاصة UGTA التي تسعى إلى تهميش هذه النقابات بمباركة من السلطة.

ت) عدم وجود سند سياسي تعتمد عليه النقابات المستقلة، لأنه لا يمكن أن نتصور وجود تعددية نقابية قوية في غياب تعددية سياسية فعلية.

أما من جانب تأثير النقابة التي علق نشاطها من طرف السلطة، وهي النقابة الإسلامية للعمل " SIT "(15)، التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي تكونت على شكل رابطات قطاعية للعمل، أعادت نفس التجربة القديمة التي عرفتها الجزائر، من حيث العلاقة (حزب / نقابة)، وربما بقوة أكثر، فتبعية النقابة الإسلامية للعمل للجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تثير أدنى حرج لدى القيادتين الحزبية والنقابية لدرجة أن العنوان المقدم للجهات الرسمية باعتباره العنوان الرسمي للنقابة، كان المقر الرسمي الوطني للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وبالطبع الأمور لم تتوقف عند هذا الحد الذي قد يبدو شكليا، فقد وظفت النقابة الإسلامية نفسها لخدمة برنامج سياسي، وكان مطلوبا من النقابة أن تقوم بتجنيد الطبقة العاملة لصالحه، وهو ما حاولت القيام به خاصة بمناسبة الإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ (صيف 1991)، للمطالبة بالانتخابات الرئاسية المبكرة، والاحتجاج ضد قانون الانتخابات التشريعية، والذي انتهى بسجن قيادة الجبهة الإسلامية وطرد المئات من العمال المؤيدين للإضراب العام، والذين تحولت المطالب بإرجاعهم إلى مطلب رئيسي لدى التيار الديني قبل أن يعمم العنف ويطغى على الساحة([16]).

وبعد وقف المسار الانتخابي علقت النقابة الإسلامية للعمل في بداية 1992 كنتيجة حتمية لحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في نفس الفترة، مع التنبيه هنا أن تعليق هذه النقابات لم يُمكِّنها من الاستمرار في تجربتها والحكم عليها، ومع ذلك وفي مدة قصيرة استطاعت هذه النقابات أن تكون لها قاعدة نقابية على المستوى الوطني بنسبة انخراط وصلت إلى14%([17]).

وعليه، نلاحظ أن الحرية النقابية أصبحت واقعا ملموسا، يسعى من خلالها الأفراد والجماعات إلى تحقيق مصالحهم ومطالبهم المادية والمعنوية وفقا للبرامج والأفكار التي يؤمن بها كل فرد وكل مجموعة، وهذا حماية للحريات العامة والخاصة.

ولذلك، فإن هذا الحق أصبح منوطا بجماعات اجتماعية، لكل منها خصائصها التي تميزها عن غيرها، سواء من حيث الوظائف المخولة لها، أو من حيث كيفيات ممارسة هذه الوظائف ، وبالتالي فإن ممارسة هذا الحق من طرف هذه الجماعات أو الإفراد يعتبر بمثابة سلاح تتسلح به، في مواجهة خصومها من أجل ضمان حقوقها التي هي أدرى بها وبكيفية ممارستها وتحقيقها.

المحور الثاني: علاقة UGTA بالسلطة في ظل التعددية.

أولا: موقف UGTA المناهض للتعددية النقابية.

بعد الاستفتاء على دستور 1989 أبدى UGTA رفضه التام لفكرة الدخول في الحريات والتعددية النقابية، أضف إلى ذلك أنه لم يبد استحسانه للإصلاحات الاقتصادية ولا للطريقة التي تتم بها العملية الإصلاحية، كما كان يتخوف من ضياع المكانة التي يحظى بها لدى السلطة السياسية، فعارض الاتحاد العام القوانين الجديدة، ومنها قانون الإضراب وممارسة الحق النقابي.

وعلى هذا كان النظام يتعامل مع الاتحاد باعتباره النقابة الوحيدة والرسمية، وبعد تحول النظام في التوجه السياسي تحت وطأة الضغوط الاجتماعية، غيَّر الاتحاد العام هو الآخر في أدواره ومهامه التقليدية التي أعلن عنها المؤتمر الثامن الذي انعقد في 26-29 جوان 1990 وهي الفترة التي تميزت بالإضرابات، وإجراء أول انتخابات محلية تعددية في تاريخ الجزائر، وتزامن هذا المؤتمر بفترة شهد فيها الاتحاد العام عدم الاستقرار في التمثيل القاعدي والمركزي، فحسب تقرير النشاط المقدم للمؤتمر الثامن أشار إلى تراجع عدد المنخرطين كما تقلص عدد الفروع النقابية، وأكد ذلك ما قام به العمال في مختلف القطاعات الاقتصادية أكثر من92 إضرابا للمطالبة الجماعية بذهاب الإطارات النقابية غير الممثلة، فكان من الضروري وتحت هذا الضغط انتخاب قيادة جديدة ، ضمن إستراتيجية نقابية جديدة([18]).

لقد انصب الاهتمام في هذا المؤتمر ومع قيادة الاتحاد الجديدة على الاستقلال عن الحزب والدولة، وظهر ذلك من خلال تقرير الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الذي جاء فيه " يجب على المنظمات الجماهيرية أن تعيد تحديد هويتها الخاصة بها، واستقلاليتها وأن تنظم نشاطها من أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها، مع الحفاظ على وضعهم كشركاء مميزين لحزب جبهة التحرير الوطني"، أما استقلالية الاتحاد العام عن الدولة فتمثلت في الابتعاد النسبي عن النظام السياسي، هذا الابتعاد ظهر من خلال اتخاذ الاتحاد العام مواقف اقتصادية وحتى سياسية مختلفة عن تلك التي يتخذها النظام السياسي مثل الموقف إزاء إعادة الجدولة والخصخصة([19]).

إلا أن هذا التوجه الجديد لم يمنع من المطالبة ببعض الحقوق التي تتعلق بالمجالات أو المطالب المهنية الاجتماعية للعمال، مثل: الأجور، والحوافز، ونزاعات العمل، والجانب الصحي للعمال، لكن الموضوع الذي سيطر وطغى على النشاط النقابي هو موضوع تسريح العمال، وبالتالي انحصر نشاطه في كيفية ضمان منصب العمل، إضافة إلى تسوية المنازعات العمالية المتعلقة بدفع الأجور المتأخرة.

واقعيا هذه الصفة لم تتجسد في مواقف الاتحاد العام إذ يسجل موقفه المساند لوقف العملية الانتخابية في 1991/12/28، بطلب من الجنرال محمد مدين، والعقيد صالح لتعبئة العمال ضد الإسلاميين بين 1991/12/28 و1992/01/02، لذلك دعم الإتحاد وقف المسار الانتخابي، برئاسة الأمين العام للاتحاد " عبد الحق بن حمودة " التي تأسست من طرف مناضلين من أجل إنقاذ الديمقراطية والحد من زحف جبهة الإنقاذ الإسلامية في الدور الثاني من الانتخابات([20]).

وعليه أعلن " بن حمودة " حربا على النقابات الحرة خاصة منها النقابة الإسلامية، مبررا أن " الجمهورية في خطر وإذا كان علينا إعادة النظر في المناهج، وجب علينا ذلك "،أضف إلى ذلك أن مجموعة من القيادة السياسية والعسكرية لم تكن راضية على الطريقة التي تدار بها الإصلاحات، كما لم يرقها تأييد الاتحاد لبرامج ثلاث حكومات متتالية رغم أن كل رئيس حكومة غير راض عن برنامج سلفه، فاتُّهِم بسوء التصرف في أسلوب التكيف الهيكلي للمؤسسات، مثل خصخصة المؤسسات العمومية والتسريح الجماعي للعمال أي ما يقارب 400000 عامل إلى أن اعترف " بن حمودة " بفشله الذريع في الدفاع عن مصالح العمال([21]).

وكان للاتحاد دور تشاركي مع السلطة من خلال مشاركته في إعداد وتصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وظهر ذلك من خلال اهتمام القيادة النقابية للاتحاد بإقامة حلف اجتماعي خلال فترة 1992-1993 تمثل في تدعيم النقابة لبرنامج الحكومة مقابل أن تعمل هذه الأخيرة على تفادي الإجراءات التي تهدد مناصب الشغل والقدرة الشرائية للعمال، كما اهتم الاتحاد بإعادة تصحيح الهياكل الاقتصادية بما في ذلك استقلالية المؤسسات العمومية وخصخصة جزء كبير منها([22]).

وقد تأكدت الخطوط العريضة لتوجهات وسياسات الاتحاد العام في التقرير الأدبي الذي نتج عن المؤتمر الوطني العاشر في 18أكتوبر 2000 ، الذي تضمن تقييم نشاط النقابة ابتداء من عام 1990، إذ تمثلت المبادئ الأساسية التي سعى الاتحاد إلى تجسيدها ميدانيا فيما يلي([23]).

1- الدفاع عن الجمهورية ضد القوى التي تريد تقسيم البلاد، وذلك من خلال مشاركة الاتحاد في الحوار الوطني، وفي المجلس الوطني الانتقالي، إضافة إلى إسهامه في الانتخابات الرئاسية.

2- الجوانب التنظيمية، الإدارية والمالية، والتي تخص هياكل وتنظيمات النقابة وكيفية سيرها ماديا وإداريا.

3- الجانب الاقتصادي الاجتماعي، الأول يتعلق بقضية الخصخصة واقتصاد السوق وتسريح العمال، أما الثاني فيخص علاقات العمل، ونزاعات العمل، والتكوين النقابي، والتثقيف العمالي.

وفي تحليل للدكتور عبد الناصر جابي يرى أن برامج التكيف الهيكلي ذو الطابع النيو ليبرالي الذي يطغى على التحول الاقتصادي أدى إلى إضعاف قوة العمل ومنها الحركة النقابية، ولذلك أبدى الاتحاد العام تحت قيادة " سيدي السعيد " إرادته في الاندماج كليا وتدعيم سياسة الدولة عن طريق الممارسة السياسية، وهذا ما نلاحظه من خلال تحديد دوره في الخريطة السياسية بواسطة دعم جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية لسنة 1991، ودعم المرشح اليمين زروال في الانتخابات الرئاسية سنة 1995، ودعم المرشح عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية لسنة 1999، وهناك من يرى بأن الاتحاد قد أضاع فرصة الاستقلال السياسي والتنظيمي، من خلال مؤتمره العاشر لسنة 2000، والذي كان يرجى منه الكثير بخصوص استقلاليته عن السلطة الذي تم فيه تجديد الثقة بانتخاب سيدي السعيد أمينا عاما للاتحاد ([24]).

ثانيا: الـــ UGTA وخيار التبعية للنظام السياسي.

إنَّ سياسة التبعية للنظام السياسي التي انتهجها الاتحاد جعلته شريكا استثنائيا للسلطة مما قيَّد نشاطاته ومنعه من الدفاع عن أية مؤسسة اقتصادية تكون في وضع متأزم، وعليه نجد في مضمون الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي تم إبرامه في سبتمبر2006 بين الحكومة والباترونا والاتحاد العام، وبمقتضاه السلطة قيدت أي نشاط معادي للسياسة العامة للدولة، ومحاولة جعل الاتحاد وسيلة تعبوية للعمال لصالح برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مع تعهد الاتحاد على تحقيق السلم الاجتماعي طوال فترة تنفيذ البرامج، فهذا الميثاق دليل على أن الاتحاد هو الشريك الاجتماعي الوحيد الذي تعترف به السلطة في مجال التفاوض الجماعي، وأيضا أن التنظيم النقابي هو تنظيم يعمل لصالح السلطة، لأنَّ من ضمن بنود الميثاق هو القيام بعملية التعبئة العمالية من أجل بناء فضاء ملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقيام بعملية تحسيس العمال لاحترام واجباتهم في أماكن عملهم مع ترقية قيم العمل... الخ.

وبالرغم من انه ليس من شأن التنظيم النقابي أن يدافع ويصنع السياسة الاقتصادية لأي حكومة، فالعكس بالنسبة للاتحاد العام، إذ يقول محمود مهري" اليوم سيدي السعيد الأمين الوطني الجديد للاتحاد قلق بشأن مستقبل عمال الخليفة في حين الاتحاد ليس لديه أي فرع نقابي في الخليفة، فالعلاقة الجيدة بين مجمع الخليفة والاتحاد هو الأمين العام نفسه الذي يمثل مدير المجلس الإداري لصندوق الضمان الاجتماعي أين مجمع الخليفة مستحوذ على الحصة الكبرى([25]).

وبفعل العلاقة التاريخية بين الاتحاد والسلطة فإنه أضحى عائقا أمام كل إصلاح من شانه إعادة هيكلته وفق المبدأ الديمقراطي، لذلك قاوم فكرة التداول والتناوب في ممارسة السلطة الداخلية بسبب الطابع البيروقراطي وغياب التسيير الوطني للهيئات، ففي إطار عدم تحكم القاعدة في القمة، أضحت القيادة تمارس الحملات الانتخابية لحساب مرشح معين بغض النظر عن برنامجه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما أصبح الاتحاد يلعب الدور المؤثر في المراكز والدوائر السياسية على حساب عالم الشغل([26]).

فأصبح الاتحاد يبني نضاله على لغة الحوار والتشاور ويتخذ من رصيده التاريخي والنضالي حجة لتمثيل العمال والتكلم باسمهم، إضافة إلى الاعتراف التام به من قبل السلطة كشريك اجتماعي، وممثل وحيد للعمال، وهذا ما أكده وزير العمل والحماية الاجتماعية " طيب لوح " أثناء انعقاد المؤتمر الحادي عشر للاتحاد في مارس 2008 حيث تحدى أن تقدم النقابات المستقلة دليلا واحدا يفند تمثيل الإتحاد العام للعمال أو يثبت تمثيلها هي، والذي تم فيه إعادة انتخاب " عبد المجيد سيدي السعيد " على رأس الاتحاد العام للعمال الجزائريين من جديد للمرة الثانية ([27]).

المحور الثالث : تأثير الحركة النقابية في صنع القرارات السياسية في الجزائر.

أولا: التحول في الدور السياسي للنقابة في الجزائر.

رغم أن الحق النقابي معترف به دستوريا في الجزائر منذ الاستقلال، وهذا ما ذهبنا إليه في المحور الأول إلا أنه وخلال فترة الأحادية عانى غياب الحرية النقابية نظرا إلى احتكار الاحادية النقابية التي كان يمارسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين (28) ومع ذلك فالضغط و الاحتجاجات كانت مرتفعة حيث عرف عام 1974 أكثر من 827 احتجاجا و أكثر من 1000 احتجاج عام 1975 علما أن تلك الفترة من تاريخ الجزائر قد عرفت عدة قرارات سياسية كبرى كالتأميمات والثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي لسنة 1971 (29)

وظلت الأمور تتراوح بين انخفاض و ارتفاع في وتيرة الاحتجاجات والضغط من طرف النقابة، ذلك لأنَّ السعي إلى تحقيق المطالب الاجتماعية ليس له سقف محدد، فالتوصل إلى حلول لملف مطلبي معين لا يفيد بتوقف العمل النضالي بصفة دائمة، بل لفترة معينة إلى حين اندلاع مشاكل جديدة، أو رفض النقابات لقرارات حكومية أومشاريع قانونية محددة، و الأمر يتوقف في نهاية المطاف على حجم الإرادة السياسية للحكومات و المحيط الاقتصادي السائد.

وبما أنَّ أحداث أكتوبر 1988 شكلت نقطة تحول في التاريخ السياسي والدستوري الجزائري، لأنها أسفرت عن تعددية نقابية وسياسية وإعلامية مما أدّى إلى ظهور عدة نقابات مستقلة مثل : الكناس والـــ snapap والـــ cnapest والـــ cla وغيرها، كما ظهرت نقابات أرباب العمل ورجال الصناعة ومسؤولي المؤسسات العامة، وغيرها من الجمعيات المهنية الوطنية التي تعدى عددها المائة مهنية وطنية، مهنية اجتماعية ....

إلا أنه رغم التعددية النقابية التي أُقِرَّت في دستور 1989، ورغم صدور قانون الجمعيات 1990، وظهور عدة حركات نقابية مستقلة إلا أن العمل النقابي بقي محتكرا بتواطؤ النقابة UGTA والسلطة، بحيث كانت هي المحاور الوحيد للسلطة وذلك من خلال الشراكة الممثلة في الثلاثية التي عقدت أكثر من 15 دورة منذ 1990 إلى اليوم .

فالعمل النقابي اليوم في الجزائر أصبح تعدديا لكنه في الجوهر بقي أحاديا لأنَّ الاتحاد العام للعمال الجزائريين مازال يحتكر التمثيل الرسمي للعمال في الجزائر، وكل السياسات العامة التي تم صنعها وخاصة القرارات الاجتماعية والمهنية التي تتعلق بمستوى المعيشة

للمواطن، يشارك فيها الاتحاد العام وإقصاء للنقابات المستقلة التي يفوق عددها اليوم عشرين نقابة في قطاع التربية والتعليم العالي والصحة والبريد والمواصلات والنقل والخدمات...

إلا أنَّ العامل الاقتصادي وانعكاساته المباشرة على الاتحاد العام للعمال الجزائريين كانت بالغة التأثير، إذ جعل منها توافق على جل الإجراءات التي اتخذها الحكومة، من أجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني، عن طريق انتهاج املاءات صندوق النقد الدولي، فكان النشاط النقابي ينصب حول المحافظة على مناصب العمل بدل المطالبة برفع الأجور، غير أن هذا لم يمنع النقابة من المطالبة برفعها، وهذا ما يستشف من الاتفاق الذي تم سنة 1997، و الذي أقر بزيادة الأجور على ثلاث مراحل، 800 دج في ماي 1997 و 600 دج في ماي 1998، و 600 دج في سبتمبر 1998، وذلك بالنسبة للحد الأدنى الوطني المضمون للأجور، إضافة إلى هذا انكب النشاط النقابي في تلك الفترة على عدة مواضيع تناولها اللقاء الثنائي، الذي تم في 27 سبتمبر 1998 حيث نوقشت مجموعة من القضايا الشائكة، كدفع الأجور المتأخرة وتنفيذ قرارات العدالة ([30]).

لكن ضعف النقابات في بداية التعددية المرتبط أصلا بضعف الحركة العمالية، لاسيما بعد الضربات التي تلقتها في تلك السنوات، من حل للمؤسسات العمومية، وتسريح جماعي للعمال وتفشي ظاهرة البطالة، أدى إلى إقصائها كشريك اجتماعي في اتخاذ القرارات، وهذا الوضع مرتبط أيضا بمحيط اقتصادي وسياسي و اجتماعي غاب فيه هذا المفهوم، ولعل أبلغ مثال على ذلك قرار خصخصة المؤسسات العمومية، الذي تم اتخاذه سياسيا دون استشارة وإشراك الأطراف الاجتماعية.

ولهذا فقد أشرك أصحاب القرار نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في اللقاءات مع الحكومة بوصفها نقابة السلطة، لأنها ساندت برنامج المترشح عبد العزيز بوتفليقة، في انتخابات الرئاسة في 16 أفريل1999، من خلال بيان 22 مارس 1999، ونادت فيه بالتصويت لصالح بوتفليقة دون غيرها من النقابات الأخرى، وبالمقابل تم تحجيم دور النقابات المستقلة، وغيبت عن أي مشاركة لها علاقة بالسياسة الاقتصادية، ولعل أبلغ مثال على ذلك عدم إشراكها في اللقاءات الثنائية مابين الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والتي بلغت إلى غاية سنة 2004 أحد عشر لقاء، أو اللقاءات الثلاثية (حكومة، نقابة، أرباب عمل)، في الوقت الذي يشارك فيه كل أرباب العمل تقريبا كطرف ثالث، أما من جانب النقابات فتقتصر المشاركة على نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والتي بدورها قد بلغت إلى غاية 2005 أحد عشر لقاءً كذلك ([31]).

و الملاحظ أنَّ اجتماعات الثلاثية التي تمت، كان العنصرالمطلبي فيها مغيبا بالكامل، وهذا ما حدث في اجتماع جوان1998 مثلا، حيث أن النقابة لم تول اهتماما للمطالب العمالية، وذلك نتيجة المستجدات السياسية كالاستقالات المتكررة للحكومات، وكثرة المواعيد الانتخابية مما اضطرها للعمل السياسي بدل العمل المطلبي.

ثانيا: ضغط النقابات المستقلة على السلطة في الجزائر.

شهدت فترة التحول الديمقراطي والتعددي تأسيس العديد من النقابات القطاعية المهنية، المستقلة عن النظام السياسي أو السلطة وعن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وكانت هذه النقابات تضغط وتطالب بالحقوق و تحسين الحياة المهنية للارتقاء بالوضعية الاجتماعية عن طريق الإضرابات، الاحتجاجات والاعتصامات وغيرها من الوسائل القانونية المتاحة، ودخلت معترك المنافسة والصراع من جهتين، الأولى مع النظام السياسي أو السلطة في إطار مطالبها والمحافظة على كيانها وإثباته، والثانية مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين في إطار المنافسة وعرض مطالب العمال الحقيقية وذلك انطلاقا من قانون 14/90 الصادر في جوان 1990 ([32]).

01- النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية SNAPAP

من بين الضغوط التي مارستها هذه النقابة ولاقت نجاحا هي تنظيمها اعتصاما أمام وزارة العمل يوم 20 ماي 2010، تحسبا للإضراب العام المقرّر في 16 و17 جوان من نفس السنة، للمطالبة بالكشف عن مضمون قانون العمل الجديد، وانتقدت التهميش الذي تعاني منه النقابات المستقلة في كل المجالات، بالإضافة إلى انفراد الوزارة بالقرارات التي تحدد الحياة المهنية دون إشراك القاعدة

العمالية، إلا أنه تم تأجيل هذا الإضراب و ذلك بعد استجابة الحكومة لمطالب قطاع الأسلاك المشتركة بإصدار نظام التعويضات ([33]).

أمَّا النقابات المستقلة للتربية فقد شنت سنة 2009 إضرابات شملت جميع الأطوار التعليمية كانت نسبة الاستجابة لها عالية وارتبطت المطالب المرفوعة للحركة الاحتجاجية بتحسين الظروف المهنية والاجتماعية للقطاع والمتمثلة في:

- إلغاء تعليمة الوزير الأول القاضية بإلغاء الأثر الرجعي لنظام المنح والتعويضات رغم وجود مرسوم رئاسي يثبت هذا الأثر.
- البث في نظام المنح و التعويضات
- إلغاء القرار رقم 185/94 بمنح امتياز تسير أموال الخدمات الاجتماعية لـــ UGTA.

إلا أنّ الحكومة وفي البداية تجاهلت الإضراب، وقللت من نسبة التجاوب معه، وسارعت بإصدار حكم قضائي يلغي شرعيته، ورغم كل هذه العراقيل إلا أنها رضخت في الأخير و استجابت للمطالب التي كانت في النقاط التالية :

ـــ إصدار الوزير الأول تعليمة تلغي تعليمته السابقة و تؤكد على حق الموظفين في الاستفادة من الأثر الرجعي لنظام المنح و التعويضات.

ـــ فتح باب المفاوضات مع النقابات الممثلة فعليا وقد نتج عنها :

أ - تشكيل لجنة مشتركة للتحضير لمشروع المقترحات التي ستقدم قبل 31 ديسمبر 2009 إلى اللجنة الحكومية المكلفة بإقرار نظام المنح والتعويضات.

ب- تشكيل لجنة لمتابعة ملف طب العمل و الأمراض المهنية.

ج - تعهد الوزارة بإلغاء جميع الإجراءات العقابية بسبب الإضراب.

إلا أن الوزارة راوغت النقابات و لم تف بكل التزاماتها وتعهداتها مما دفع النقابات اتجاه الدعوة إلى إضرابات متكررة و مستمرة، إلى أن تلتزم الوزارة بتعهداتها فأقحمت كل من القضاء الصحافة وأولياء التلاميذ في ساحة النزاع.

و لم تسفر التحركات النقابية المستقلة عن محاولات جدية لتوحيد الجهود ضمن إطار أكثر اتساعا يمكنه أن يشكل قوة فعلية تقوم بصياغة تصورات ووضع استراتيجيات تجعل مطالبه أكثر نضجا وأفضل تعبيرا عن مطالب المجتمع و حاجاته الفعلية لتحوله إلى شريك اجتماعي فعلي ووضع السياسات التنموية ([34]).

02- نقابات أرباب العمل :

بعد اعتماد خيار اقتصاد السوق رسميا في الجزائر، برزت نقابات أرباب العمل في أكثر من تنظيم و تجمع، وظهرت كقوة فاعلة اعترفت بها السلطة، من خلال الحوار والتفاوض ضمن اجتماعات الثلاثيّة " الحكومة واتحاد العام للعمال الجزائريين و الباترونا". و بقيت مبادرات الدعوة إلى هذه اللقاءات حكرا على الحكومة، و كانت ممثلة كذلك ضمن بعض مؤسسات التشاور كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. زيادة على الشكل النقابي المطلبي الذي ظهر به أرباب العمل في الجزائر بتنظيم أنفسهم في منتدى سنة 2000، ويضم زيادة على أرباب العمل مؤسسات القطاع العمومي التابعة للدولة، حيث يتم من خلاله التحاور حول العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية ([35]).

إلا أنَّ هذا المنتدى دخل في صراع بينه وبين السلطة التي اتهمت بعض قياداته بالفساد والتهريب، حيث تصدعت الثقة بين الطرفين بسبب احتجاج المنتدى بلسان رئيسه " رضا حمياني" على العمل بإجراءات قانون المالية التكميلي لسنة 2009- الذي أدرج قيودا جديدة على نشاط الاستيراد- وإلزامية العمل الحصري بالاعتمادات المستندية، كوسيلة دفع التجارة الخارجية، وعليه أنشأت الحكومة برئاسة أحمد أويحي، منتدى نادي المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ليصبح شريكها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتم أول لقاء يوم 30 ماي 2010 تحت وصاية رئاسة الجمهورية ([36]).

إذاً نستنتج مما سبق بأنّ الحكومة هي المتحكم الرئيسي في صياغة السياسات العامة من جانب اللقاءات الثنائية بينها وبين UGTA واللقاءات التشاورية الثلاثية بينها وبين UGTA و الباترونا، و تهميشها الكلي للنقابات المستقلة إلا في حالات الضغط الشديد، وتحت وطأة الإضرابات العمالية قد تستجيب لبعض المطالب أو تتنازل عن بعض القرارات خشية منها من تأليب الرأي العام تجاهها وأحيانا تكون الاستجابة متنفسا لجولات أخرى

خاتمة

تشكلت علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر بعد 1989 على أساس معادلة متناقضة الأطراف، فمع نجاح النظام الجزائري ضمن هذا المستوى في التكيف مع المتغيرات الإقتصادية والسياسية العالمية، فشلت الحركة النقابية بالمقابل في مواكبة تلك التغيرات.

والنتيجة أن فاعلية النقابة تحددت بطبيعة النظام الحاكم ، التي كانت بالأساس ذات صبغة شمولية تسلطية، ولذلك لم يكن بإمكان النقابات أن تكون شريكا فاعلا في رسم السياسات العامة ، ولا معارضا حقيقيا للسياسات التي لا تخدم مصالح العمال، لأنها لم تؤثر تأثيرا فعليا في السلطات العامة لتوجيه سياساتها، و لم تمارس رقابة حقيقية وفاعلة على مؤسسات الدولة.

فالنقابات في الجزائر لم تنجح في تفعيل دورها من ناحيتين، أولاها أنها لم تفلح في معالجة مشكلاتها التنظيمية والقانونية، وثانيها أنها كذلك لم تستطع توسيع مجالات عملها إلى آفاق أخرى غير العمل النقابي ترقى إلى مستوى صياغة السياسات العامة.

كما فشلت تلك النقابات في أن تصبح قوة ضاغطة و فعالة لها ثقل على المستويين الشعبي و الرسمي، ولها مقدرة على التأثير في السياسات الوطنية.

---

[1] سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة أنظر في:
http://www.wafainfo.ps/pdf/trade_unions_arabic.pdf

[2] سعيد بوشعير، النظام السايسي الجزائري، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر، 1990، ص 189- 199.

[3] Chikhi Said, Questions ouvrières et rapports sociaux en Algérie, Revue Naqd n°6 Mars1994 ? Alger, Entreprise Nationale de livre ,P12.

[4] سعيد بوشعير، النظام السايسي الجزائري ، المرجع السابق، ص198.

[5] عبد السلام ديب ، قانون العمل الجزائري والتحولات الإقتصادية، دار القصبة، الجزائر،2003 ص228.

[6] Institut National du Travail, Le droit d'expression des salaries, INT2000. P:20.

[7] قانون 90- 14 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد17 سنة 1990.

[8] انظر نص الاتفاقية في:http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b056.html

[9] انظر نص الاتفاقية على الرابط : http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b057.html

[10] Benallegue Nora, Normes internationales et liberte syndicale, Revue Algerienne des sciences Juridiques economiques et politique, Vol 34 n°4, 1996, P34-.35.

[11] خالد حامد، ، نزاعات العمل في ظل التحولات السوسيو اقتصادية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011ص161

[12] خالد حامد، نزاعات العمل، مرجع سابق ص 162.

[13] الزبير بولعناصر، ، الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية 2010/99 رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3 – 2011.، ص 211.

[14] خالد حامد، نزاعات العمل، مرجع سابق ص ص 164/163.

[15] منير بوروبة، ، النقابات المستقلة في ظل الحريات النقابية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009،ص 133.

[16] عبد الناصر جابي، الجزائر : من الحركة العمالية الى الحركة الاجتماعية، الجزائر، المعهد الوطني للعمل، 2001، ص110

[17] عبد الناصر جابي،المرجع السابق، ص116.

[18] الزبير بولعناصر، الحركة النقابية ، مرجع سابق، ص93

[19] الزبير بولعناصر، المرجع السابق، ص94

[20] Sahra kettab. La violation des liberté syndical. Comité justice pour l'Algerie. Dossier N 8. Mai 2004.

[21] Bruno callies de salies. Paul Balta. Le maghreb en mutation –entre adition et modernité. Paris. Maisoneuvre et larose. 1999. P 34

[22] الزبير بولعناصر، الحركة النقابية ، مرجع سابق، ص 95

[23] التقرير الأدبي للمؤتمر الوطني العاشر للإتحاد العام للعمال الجزائريين 20.19.18 أكتوبر 2000.

[24] Abdennasser Djabi. le syndicalism entre surpolitisation et désir d'autonomie mars 2003 www.mafhoum.com/press5/144s65.pdf.

[25] Mehri Mahmoud. Le pouvoire et affairisme : L'Algerie des reseaux .dans la face cachee de l'Algerie confluences méditerrané. Ed. l'harmattan. 2003. P 177.

[26] ibid

[27] الزبير بولعناصر، الحركة النقابية ، مرجع سابق، ص140

[28] الطاهر بن خرف الله "الحريات العمومية و حقوق الإنسان في الجزائر من خلال دستوري 1976 و 1989 دراسة مقارنة" في : سليمان الرياشي و آخرون ، الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية 1996)، ص 108

[29] عبد الناصر جابي ،الجزائر تتحرك ، مرجع سابق، ص 134

[30] Revue d'information et d'analyse de l'economie algérienne n 45 juin 1998 p :13 .

[31] خالد حامد، نزاعات العمل، مرجع سابق، ص 163

[32] الزبير بولعناصر، الحركة النقابية ، مرجع سابق ، ص 102

[33] Syndicat national autonome du personnel de l'administration publique. Document sur préavis de grève de la faim. Août 2001.

[34] الزبير بولعناصر ، الحركة النقابية ، مرجع سابق، ص ص 191/177

[35] عبد الناصر جابي: تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر، في الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، ص 18. من موقع www.pogar.org/publications/civil/.../algeria-a.pdf

[36] الزبير بولعناصر ،المرجع السابق، ص ص، 116.117 .